

عمان

سلطنة عمان هي دولة ملوكية وراثية يبلغ عدد سكانها 3,3 مليون نسمة، بما في ذلك حوالي مليون من غير المواطنين، ويحكمها منذ العام 1970 السلطان قابوس آلبو سعيد. وبواسع السلطان وحده تعديل قوانين البلاد من خلال إصدار مرسوم سلطاني، وإن كانت الوزارات تعد مشروعات القوانين ويشارك المواطنون في الشؤون العامة من خلال مجلس الشورى المؤلف من 84 عضواً، وهو مؤسسة استشارية منتخبة. وقد شارك نحو 245 ناخباً مسجلاً في انتخابات العام 2007 التي كانت بشكل عام حرة ونزيهة لشغل جميع مقاعد المجلس. ويعين السلطان جميع أعضاء مجلس الدولة البالغ عددهم 71 عضواً. ويقوم المجلسان، مجلس الدولة ومجلس الشورى، بمراجعة مشروعات القوانين، وتقديم التوصيات الخاصة بالسياسات، والقيام بالدراسات المتعلقة بالسياسة العامة. ويقدم مجلس الوزراء الذي يضم 32 عضواً المشورة للسلطان حول قرارات الحكومة. وحافظت السلطات المدنية عموماً على سيطرتها الفعالة على قوات الأمن.

لم يكن للمواطنين الحق في تغيير حكومتهم؛ ولكن الحكومة، التي تعمل على أساس سيادة القانون المستند إلى النظام الأساسي للدولة لعام 1996، احترمت، بشكل عام، حقوق الإنسان الخاصة بمواطنيها. وقد فرضت الحكومة بعض القيود على الخصوصية الفردية وعلى حريات التعبير والصحافة والتجمع وإنشاء الجمعيات والانضمام إليها وعلى الحرية الدينية. ووردت تقارير بوقوع حوادث عنف منزلي بحق المرأة. ووردت أيضاً تقارير متفرقة عن وضع بعض أرباب العمل عملاً أجانب في ظروف تدل على العمل القسري أو إساءة المعاملة.

احترام حقوق الإنسان

الفصل 1: احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه لأي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع

لم ترد أي تقارير عن حالات حرمان أي شخص من حياته على نحو تعسفي أو غير مشروع من قبل الحكومة أو من يمثلها.

ب. الاختفاء

لم ترد أي تقارير عن حالات اختفاء أشخاص بدوافع سياسية.

ج. التعذيب والأنواع الأخرى من المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

يمنع القانون مثل تلك الممارسات، ولم ترد تقارير عن تبني مسئولي الحكومة أياً منها.

الأوضاع في السجون ومراكيز الاعتقال

تماشت أوضاع السجون ومراكيز الاعتقال بشكل عام مع المعايير الدولية، وسمحت الحكومة لمراقبة حقوق إنسان مستقلين بزيارة السجون ومراكيز الاعتقال.

د - الاعتقال أو الاحتياز التعسفي

يمنع القانون في عمان الاعتقال أو الحجز التعسفي، وبشكل عام راعت الحكومة تطبيق القانون المانع لهذه الممارسات.

دور الشرطة والجهاز الأمني

يسقط المكتب السلطاني، والذي يرأسه مسؤول برتبة وزير في الحكومة، على الأمن الداخلي والخارجي وينسق جميع السياسات الاستخبارية والأمنية. وضمن المكتب السلطاني، يقوم جهاز الأمن الداخلي بالتحقيق في جميع المسائل المرتبطة بالأمن الداخلي. ولقوات السلطان الخاصة مسؤوليات أمنية محدودة متعلقة بالحدود ومكافحة التهريب. تقوم شرطة عُمان السلطانية، والتي يرأسها أيضاً مسؤول برتبة وزير في الحكومة، بأداء مهام شرطية دورية، وتتوفر الأمن في المطارات، وتنظم شؤون الهجرة والجمارك، فضلاً عن تسخير جهاز خفر السواحل. وأوكلت لوزارة الدفاع أيضاً، وخاصة الجيش السلطاني العماني، مسؤوليات لتأمين الحدود كما أوكلت إليها مسؤوليات أمنية داخلية محدودة. وقد أدت قوات الأمن واجباتها بشكل فعال.

وردت تقارير عن حالات فساد منعزلة خلال العام. وتعنى الإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية بشرطة عُمان السلطانية بالتحقيق في مزاعم الإساءة من قبل الشرطة، وتقدم استنتاجاتها إلى مدير عام الموارد البشرية لاتخاذ الإجراءات التأديبية. ولم تتوفر معلومات للعامة حول الإجراءات التأديبية داخل جهاز الشرطة. وقد تلقى ضباط الشرطة تدريباً عن حقوق الإنسان أثناء دراستهم في أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة.

إجراءات الاعتقال والمعاملة أثناء الاحتجاز

لا يتطلب القانون حصول رجال الشرطة على مذكرات اعتقال قبل القيام بالاعتقال. ويتعين على الشرطة أن تطلق سراح المتهم أو تحول قضيته إلى مكتب المدعي العام خلال ثمان وأربعين ساعة من إلقاء القبض عليه. ويجب على عضو الادعاء العام بدوره القيام خلال أربع وعشرين ساعة إما بإصدار مذكرة رسمية باعتقال المتهم أو الإفراج عنه. احترمت السلطات هذه الحقوق عملياً. وتم في الغالب إبلاغ المحتجزين بالتهم الموجهة إليهم في الوقت المناسب. ووفرت الدولة محامين عموميين للمحتجزين المعوزين. ويجب على السلطات الحصول على قرارات من المحكمة لاحتجاز المتهمين خلال فترة الحجز السابقة للمحاكمة. ويجوز للقضاة إصدار قرارات بالاحتجاز لمدة أربعة عشر يوماً للسماح بإجراء التحقيق، كما يجوز لهم تجديد فترات الاحتجاز. ويعمل القضاء في عمان أيضاً بنظام الإفراج عن المتهم بكفالة. وبشكل عام، تمنع

عُمان

المعتقلون بحرية الاستفادة فوراً من خدمات محام يختارونه. ولم تقم الشرطة في بعض الأحيان بإبلاغ عائلة الموقوف، أو كفيل الموقوف في حالة العامل الأجنبي، باعتقاله. وكانت هناك نقارير منعزلة عن قيام السلطات باعتقال بعض العمال الأجانب الذين اشتبه بأنهم دخلوا إلى البلاد بشكل غير قانوني دون توجيه لهم إليهم، وتم استيقاؤهم في الحجز، بانتظار التثبت من شرعية إقامتهم في البلد.

هـ - حرمان المحتجزين من المحاكمة العلنية المنصفة

يكفل القانون استقلال القضاء؛ بيد أنه يمكن للسلطان أن يكون بمثابة محكمة استئناف نهائية ويمارس حقه في العفو بصفته رئيساً للمجلس الأعلى للقضاء، وهو أرفع سلطة قضائية في البلد ويتمتع بصلاحية مراجعة جميع القرارات القضائية.

تقوم وزارة العدل بتسهيل جميع المحاكم. ويكون الجهاز القضائي من المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف والمحكمة العليا. وهناك 42 محكمة ابتدائية موزعة في جميع أرجاء السلطنة تبت في القضايا المدنية والجناحية والتجارية والعمالية وقضايا الأحوال الشخصية. ويترأس كل محكمة من المحاكم الابتدائية قاض واحد. وهناك ست محاكم استئناف يترأس كل منها مجلس من ثلاثة قضاة معينين. وتقوم المحكمة العليا، المكونة من خمسة قضاة، بوضع المقاييس والمعايير للمبادئ القانونية، وتراجع الأحكام الصادرة عن المحاكم الأدنى، وترافق عمل القضاة وتطبيقاتهم وتقسيمهم للفوائين. ويجوز للسلطان أن يصدر عفواً أو يحلف من الأحكام الصادرة، إلا أنه لا يجوز له نقض حكم صادر عن المحكمة العليا. ويمكن للمجلس الأعلى للقضاء أن ينظر في التماسات ذات صلة بأحكام المحكمة العليا. ويضم المجلس الأعلى للقضاء في عضويته رئيس المحكمة العليا ووزير العدل والمدعي العام والمفتش العام للشرطة والجمارك.

تسهم مبادئ الشريعة في صياغة كل من القانون المدني والقانون التجاري والقانون الجنائي. أما القوانين التي تحكم الأحوال الشخصية وأوضاع الأسرة فمبنية على التفسير الذي تتبعه الحكومة للأحكام الشرعية.

وتتولى المحكمة الإدارية، ضمن إشراف ديوان البلاط السلطاني، مراجعة التظلمات ضد إساءة استخدام السلطة الحكومية. ولديها الصلاحية لنقض القرارات الصادرة من قبل أجهزة الحكومة، ويمكنها أيضاً أن تقرر منح التعويضات. وتخضع التعيينات لشغل الوظائف في هذه المحكمة لموافقة مجلس الشؤون الإدارية . ويتم تعيين رئيس المحكمة ونائب الرئيس من خلال مرسوم سلطاني بناء على ترشيح المجلس .

وتتولى محكمة أمن الدولة النظر في القضايا المتعلقة بالأمن الوطني أو القضايا الجنائية التي تستدعي البت فيها بشكل عاجل أو تتطوي على حساسيات خاصة. والإجراءات القانونية المتتبعة في محكمة أمن الدولة مماثلة لتلك التي تعمل بها بقية المحاكم في عُمان. ويجوز للسلطان أن يمارس صلاحياته في تخفيف بعض العقوبات حتى في القضايا المتعلقة بأمن الدولة.

تم محاكمة منتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية أمام نظام محاكم عسكرية، لا يعرف عنها وعما يجري فيها سوى القليل.

يكفل القانون حق الحصول على محاكمة عادلة. وقد قام الجهاز القضائي عموماً بإنفاذ هذا الحق لجميع المواطنين. ويكتفى القانون افتراض براءة المتهم. لا يتم استخدام ملفين. وللمواطنين والمقيمين بصفة قانونية الحق في الحصول على محاكمة علنية ، ما لم تقرر المحكمة أن تكون الجلسة سرياً حفظاً للنظام أو الآداب العامة.

ويتمتع المتهم بحق التواجد في المحكمة، والتشاور مع محامي بدون تأخير ، وتقديم الأدلة ومواجهة الشهود. ويقوم الادعاء والدفاع بتوجيه الأسئلة للشهود أمام القاضي في المحكمة. وبشكل عام، للمتهمين ولوكلائهم الحق في الحصول على أي أدلة في يد الحكومة تكون ذات علاقة بقضاياهم. وتتوفر المحاكم محامين عموميين للمتهمين المعوزين وتتوفر دفاعاً قانونياً للمتهمين الذين يواجهون أحكاماً بالسجن ثلاث سنوات أو أكثر. ويجوز لمن تم إدانتهم في أي محكمة استئناف الحكم الصادر ضدهم إذا كان الحكم يتجاوز السجن لأكثر من ثلاثة أشهر أو دفع غرامة تزيد عن 480 ريال عماني (حوالي 1250 دولار أمريكي).

السجيناء والمعتقلون السياسيون

لم ترد أي تقارير عن وجود أي سجيناء أو معتقلين سياسيين

الإجراءات القضائية المدنية ومعالجتها

تخضع القضايا المدنية لقوانين الإجراءات المدنية المطبقة. وقد تمكن المواطنين ورعايا الدول الأخرى من رفع دعاوى لدى المحاكم. وفي بعض الحالات، حكمت المحاكم لصالح خدم المنازل ضد كفالتهم، وطالبت الكفالة برد جوازات سفر العمال وسمحت لهم بإنهاق عقد العمل. وفي بعض هذه الحالات، أصدرت المحاكم أوامر باستدعاء الكفيل وإجباره على المثلول أمام المحكمة. وبإمكان العمال سواء كانوا مواطنين أو أجانب، رفع تظلماتهم الخاصة بظروف العمل إلى وزارة القوى العاملة لمعالجة أي قرارات إدارية. ويجوز لوزارة القوى العاملة أن تحيل القضايا إلى المحاكم في حالة عدم تمكنها من التوصل إلى تسوية بواسطة التفاوض.

و - التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة لفرد، أو الأسرة أو البيت أو في المراسلات

يعطي القانون إشرافاً أوسعًا للحكومة في هذا المجال، وقد استخدمته بالمارسة الفعلية.

لا يفرض القانون على الشرطة الحصول على مذكرة تفتيش قبل دخول المنازل، ولكن الشرطة غالباً ما حصلت عليها من مكتب المدعي العام. وقد راقبت الحكومة الاتصالات الخاصة بما في ذلك الهاتف النقالة والبريد الإلكتروني والحوارات في غرف الدردشة على شبكة الإنترنت. تشرط وزارة الداخلية أن يحصل المواطنين على إذن للزواج من أجانب، باستثناء الزواج من رعايا إحدى دول مجلس التعاون الخليجي؛ ولم يتم إصدار هذا الإذن بشكل تلقائي. وقد يؤدي الزواج بأجانب

في الخارج دون موافقة وزارة الداخلية إلى منع الزوج الأجنبي أو الزوجة الأجنبية من الدخول إلى البلاد ومنع الوليد الشرعي من الحصول على حقوق المواطن .

القسم 2: احترام الحريات المدنية بما فيها:

أ - حرية التعبير وحرية الصحافة

يكفل القانون حرية التعبير وحرية الصحافة في نطاق محدود، بيد أن الحكومة، وبشكل عام، فرضت قيوداً على هذه الحقوق. ومارس الصحافيون والكتاب عموماً الرقابة الذاتية.

يمعن القانون توجيهه انتقادات إلى السلطان بأي شكل أو وسيلة؛ كما يحظر نشر المواد "التي تؤدي للفتنة أو تمس أمن الدولة أو تسيء لكرامة الإنسان وحقوقه"؛ كما يمنع تعمد إرسال "أي رسالة عن طريق أي نوع من الاتصالات بشكل يمس النظام العام أو يخدش الحياة؛ ويحظر "القذف وتشويه السمعة". وقد فسرت المحاكم هذه المواد بمعنى أنه من غير القانوني توجيه الإهانة لأي موظف حكومي.

هناك سبع صحف يومية خاصة في البلاد، أربعة باللغة العربية وثلاثة بالإنجليزية. وكانت افتتاحيات الصحف متواقةً عموماً مع وجهات نظر الحكومة، على الرغم من تسامح السلطات مع بعض الانتقادات المحدودة المتعلقة بقضايا السياسة الداخلية والخارجية، بما فيها سياسات مجلس التعاون الخليجي التي شاركت السلطنة في صياغتها. وإضافة لذلك، هناك صحيفتان يوميتان تملكتهما الدولة، إلى جانب أكثر من 30 مجلة مملوكة من قبل الدولة والقطاع الخاص يتم توزيعها في البلاد. وتنتمي الحكومة أربع محطات إذاعية ومحطتين للبث المرئي على قنوات التلفزيون، وقد منحت قناة تلفزيونية فضائية يملكها القطاع الخاص رخصة بث. ولا تبث أي من هذه المحطات بشكل عام مواد سياسية مثيرة للجدل. كما توجد ثلاثة محطات إذاعية خاصة قامت في بعض الأحيان ببث موجز للأنباء بناء على أخبار تردها من وكالة الأنباء العمانية الرسمية. وينتشر التقاط برمج القنوات الفضائية سيما في المراكز الحضرية. ولكن لا يوجد تواجد إعلامي أجنبي دائم في البلاد. كما ركزت التغطية الأجنبية، التي كانت تتوارد بين الحين والآخر، على المناسبات الخاصة أو القصص ذات البعد الإنساني.

طبق مسؤولو الرقابة بوزارة الإعلام بصرامة قانون المطبوعات والنشر الذي يمنح الحكومة حق فرض رقابتها على جميع المنشورات المحلية والمستوردة، ومنعوا أو شطبو المواد التي اعتبروها مسيئة سياسياً أو تفافياً أو جنسياً. ونتيجة لذلك، خضعت كل المواد من منتجات الصحف الخاصة أو العامة لعملية تدقيق رسمي غير شفافة ولم يكن يتم نشرها قبل الموافقة عليها.

وعلى خلاف ما حصل في السنوات السابقة، لم تكن هناك أي تقارير تفيد بامتناع شركات إعلام نشر مقالات كتبها صحافيون سبق أن وجهوا نقداً للحكومة. وقد تسامحت الحكومة إزاء قدر محدود من الانتقاد لسياساتها وللمسؤولين وللدوائر الحكومية، خاصة على الإنترت. ولكن زادراً ما كانت تلك الانتقادات تظهر في وسائل الإعلام التقليدية.

استخدمت الحكومة قوانين التشهير وقلقها على الأمن الوطني كأساس لقمع انتقاد الشخصيات الرسمية والآراء السياسية غير المرغوب فيها.

لم تكن هناك أي دار نشر رئيسية في البلاد كما كان نشر الكتب محدوداً. وفرضت الحكومة قيوداً على استيراد وتوزيع ونشر الكتب مماثلة لقيود التي فرضتها على منشورات وسائل الإعلام.

حرية الوصول إلى الإنترنت

فرض القانون قيوداً على حرية التعبير عن طريق شبكة الإنترنت، ونفذت الحكومة هذه القيود. وقد وفرت شركة الاتصالات الوطنية التابعة للحكومة خدمة الإنترنت لجميع المواطنين والمقيمين الأجانب في البلاد مقابل رسم مالي. وبالرغم من تحسن البنية التحتية ظلت نسبة الاشتراك في خدمة الإنترنت، حتى نهاية العام، دون ٥ بالمائة. وكانت فرصة الوصول إلى الإنترنت متاحة عبر المدارس و مواقع العمل وشبكات المنطقة العريضة في المقاهي وغيرها من الأماكن، خاصة في المناطق الحضرية. وجاء في إحصاءات الاتحاد الدولي للاتصالات أن حوالي ٢٠ بالمائة من السكان استخدمو الإنترنت.

حضرت شركة الاتصالات الوطنية التابعة للحكومة الوصول إلى العديد من الواقع الإلكتروني التي اعتبرتها إباحية، أو تتناول مواضيع حساسة تقافياً أو سياسياً، أو تتفافن خدمات الاتصالات المحلية. ولم تكن معايير حجب موقع الإنترنت تتسم بالشفافية. وقد وضعت الحكومة تحذيرات على موقع أخرى تبيه إلى أن انتقاد السلطان أو الانتقاد الشخصي للمؤولين في الحكومة سوف يخضع للرقابة وقد يؤدي إلى الاستجواب من طرف الشرطة، مما أدى عملياً إلى زيادة الرقابة الذاتية. راقبت الحكومة الاتصالات عبر الإنترنت وأفادت تقارير بأنها استجوبت بعض المشاركين في غرف الدردشة من وجوه انتقادات إلى مسؤولين حكوميين أو إلى سياسات حكومية أو أثار ما شروه انتقادات سريعة، وذلك بعد تحديد هويتهم من خلال عناوينهم لدى موفر خدمة الإنترنت لهم. ووردت تقارير مفادها أن مدير ي بعض الواقع حذفوا بعض ما كان يتم إدراجه في غرف الدردشة وفي المدونات الإلكترونية، إلا أنه لم يكن من الواضح ما إذا كان الحذف نتيجة رقابة ذاتية أو نتيجة طلب الحكومة ذلك.

التزمت عدة مواقع الحذر الشديد فيما يتعلق بالمحتوى خلال العام وذكر أن المنظمين كانوا يسارعون إلى حذف أي مواد يحتمل أن تعتبر مسيئة.

الحرية الأكademية والمناسبات الثقافية

فرضت الحكومة كذلك قيوداً على الحرية الأكademية لا سيما ما يخص نشر أو مناقشة مواضيع مثيرة للجدل كالسياسة الداخلية، وذلك عن طريق التهديد بالطرد من العمل. ونتيجة لذلك، وبشكل عام، مارس الأساتذة نوعاً من الرقابة الذاتية. ولم ترد أي تقارير خلال العام تفيد بأن الحكومة فصلت أكاديمياً من وظيفته على تلك الخلفية.

يجب أن تصادق الجهة الحكومية المعنية على إقامة أي مناسبة عامة. وقد كانت هناك مؤشرات على أن المنظمات تفاصت إقامة مناسبات مثيرة للجدل لافتاعها بأن السلطات قد لا توافق أصلًا على تنظيم مثل تلك المناسبات.

ب - حرية التجمع سلمياً وتكوين الجمعيات والانساب إليها

حرية التجمع

يكفل الدستور حرية تجمع مؤطرة "ضمن حدود القانون"؛ بيد أن الحكومة فرضت في الواقع قيوداً على ممارسة هذا الحق. وكانت موافقة الحكومة المسبقة لازمة لجميع التجمعات العامة. وكانت السلطات تطبق هذا الشرط إلا في حالات استثنائية نادرة.

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

يكفل القانون أيضاً حرية تكوين الجمعيات والانساب إليها "لتتحقق أهداف مشروعة وبصورة سلمية". يصادق مجلس الوزراء على تأسيس المنظمات غير الحكومية - التي تعرف رسمياً بالجمعيات - والتي تعمل على مجموعة من القضايا المحددة في قانون الجمعيات مثل رعاية الأيتام ورعاية الطفولة والأمومة والخدمات النسائية ورعاية المسنين ورعاية المعوقين والفالات الخاصة وأية مجالات أو أنشطة أخرى يوافق مجلس الوزراء على إضافتها. من الناحية العملية، قيد المجلس حرية تكوين الجمعيات من خلال منع الجمعيات التي صنف نشاطها بأنه "معد للنظام الاجتماعي"، أو أنه غير ملائم لاعتبارات أخرى، كما أن المجلس لم يصرح لمجموعات اعتبرت تهديداً للأراء الاجتماعية والسياسية السائدة أو أنها مهددة لمصالح البلاد. وينص القانون على ضرورة تسجيل الجمعيات لدى وزارة التنمية الاجتماعية، وهي الجهة المسؤولة عن المصادفة على النظام الأساسي لتلك الجمعيات. وقد بلغ متوسط الفترة الزمنية التي استغرقتها الحصول على الموافقة وتسجيل الجمعية نحو سنتين، على الرغم من أن العملية يمكن أن تتم في فترة قصيرة لا تتعدي الشهرين. وقد اختلفت الفترة التي استغرقتها الحصول على الموافقة من جمعية إلى أخرى باختلاف مستوى استعداد الجمعية المتقدمة بالطلب، وغالباً ما استغرقت العملية وقتاً أطول لأن المجموعة كانت بحاجة إلى مساعدة كبيرة من وزارة التنمية الاجتماعية لإضفاء الطابع الرسمي على هيكلها. واقتصر التسجيل الرسمي لجمعيات الجنسيات المختلفة على جمعية واحدة لكل جنسية

ج - الحرية الدينية

يكفل القانون حرية ممارسة الشعائر الدينية، طالما أن تلك الممارسات لا تخل بالنظام العام. وقد احترمت الحكومة بصورة عامة هذا الحق ولكن ضمن إطار محدود وضع قيوداً على هذا الحق من الناحية العملية. وينص القانون على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة وعلى أن الشريعة هي مصدر جميع التشريعات. وكان معظم المواطنين من المسلمين من أتباع المذهب الإباضي أو السنة بالإضافة إلى بعض الشيعة وعدد قليل من المواطنين غير المسلمين. وقد سمحت الحكومة للمقيمين من غير المسلمين بإقامة شعائرهم الدينية. ويجب أن يتم تسجيل جميع المؤسسات الدينية لدى الحكومة.

عُمان

تمتع المواطنون من غير المسلمين بحرية ممارسة شعائرهم الدينية في الكنائس والمعابد التي تم تشييدها على أراضٍ وهبها لهم السلطان. وتحظر الحكومة التجمعات الدينية في أماكن غير دور العبادة التي صادقت عليها الحكومة؛ ولم تطبق الحكومة هذا الحظر إلا في حالة ورود شكوى، ولم تكن هناك تقارير عن ورود أي شكوى خلال العام.

تم تعليم الإسلام من المنظور الثقافي والتاريخي في المدارس العامة والخاصة، وكانت مادة الدين الإسلامي إجبارية للطلاب المسلمين. وتم استثناء الطلبة غير المسلمين من دراسة هذه المادة وقامت عدة مدارس خاصة بتدريس مواد دراسية دينية بديلة.

لا ينص القانون على منع التصوير، إلا أنه يمكن لوزارة الأوقاف والشئون الدينية أن تمنع أي شخص أو جماعة من الانخراط في مثل هذا النشاط في حالة تلقيها أي شكوى. ويمكن أن تستخدم الحكومة قوانين الهجرة والقوانين المانعة للمضايقات لتنفيذ سياسة الوزارة.

راقت وزارة الأوقاف والشئون الدينية خطب الأئمة في المساجد للتأكد من أن الأئمة لا يناقشون مواقف سياسية أو يحرضون على الكراهية أو الفتنة والتفرقة الدينية. وتوقعت الحكومة أن تكون الخطب الوعظية ضمن إطار النصوص القياسية التي توزعها الوزارة شهرياً على الأئمة. ويجوز توقيف الأئمة عن عملهم أو فصلهم من العمل إذا تجاوزوا الحدود التي وضعتها الحكومة، بيد أنه لم ترد أية تقارير عن إيقاف عن العمل أو طرد خلال العام المنصرم. وقد راقت الحكومة أيضاً، مضمون عظات رجال الدين غير المسلمين ولكنها لم تحاول التحكم بذلك المضمون.

الإساءات الاجتماعية والتمييز

لم ترد أي تقارير عن حالات عنف ومضايقات وتمييز اجتماعية موجهة ضد أتباع جماعات دينية. لا يوجد جالية سكانية يهودية ولم تردد أية تقارير عن أعمال معادية للسامية أو أية تصريحات تحط من قدر اليهود أدلى بها زعماء على الصعيد المحلي أو الوطني. إلا أن معاداة السامية كانت موجودة في وسائل الإعلام. وقد نشرت خلال العام رسومات كاريكاتورية معادية للسامية تظهر الصور النمطية السلبية للاليهود وتحتوي على رموز يهودية، وخاصة في صحيفة الوطن اليومية الخاصة. وهاجم كاتب عمود صحفي مرموق في الصحفتين الخاضعتين المملوكتين لنفس المؤسسة، "تايمز أوف عمان/ الشبيبة"، وفي مناسبات عديدة ، الإجراءات والتصرفات والسياسات الإسرائيلية بأسلوب معاد للسامية، بما في ذلك اقتباس فقرات من بروتوكولات حكماء صهيون.

للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً، انظر تقرير عام 2009 عن الحرية الدينية في العالم على الموقع الإلكتروني:
www.state.gov/g/drl/rls/irf

د. حرية الحركة، النازحون داخلياً، حماية اللاجئين، الأشخاص من دون دولة

عُمان

يكفل القانون حق التنقل داخل الدولة وقامت الحكومة بمراعاة هذه الحقوق بشكل عام في الواقع. ولا يكفل القانون حقوق السفر أو الهجرة تحديداً، ولكن الحكومة كانت تراعيها في أغلب الأحيان من الناحية العملية. وخلال العام، لم يقم أي مسؤول من مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بزيارة سلطنة عمان، ولا يوجد مكتب أو ممثل للمفوضية في البلاد. ويحظر القانون نفي أي مواطن، ولم ترد تقارير خلال العام عن نفي أي مواطن.

حماية اللاجئين

ينص القانون على إمكانية منح وضع اللاجيء أو اللجوء وفقاً لاتفاقية 1951 الدولية الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام 1967 الملحق بالاتفاقية، رغم أن سلطنة عمان ليست من الدول الأطراف في الاتفاقية أو البروتوكول. كما وضعت الحكومة نظاماً معمولاً به لتأمين الحماية لللاجئين. وشرطة عمان السلطانية هي الجهة المسؤولة عن تحديد وضع اللاجئين إلا أنها لم تمنح حق اللجوء لأي شخص خلال العام الذي يغطيه التقرير ولم تقبل لاجئين راغبين في إعادة توطينهم في البلد. ولم يكن نظام شرطة عمان السلطانية المتعلق بمنح صفة لاجئ متسماً بالشفافية، كما أن القانون لا يحدد فترة زمنية يتعين على الشرطة البت في طلب اللجوء خلالها.

من الناحية العملية، لم توفر الحكومة الحماية لللاجئين من ترحيلهم إلى بلدان سكون حياتهم أو حريثم عرضة للخطر فيها. وقد حدت السيطرة المُحكمة على دخول الأجانب إلى البلاد بشكل فعال من دخول الأجانب وطالبي اللجوء. فقد أوقفت السلطات ورحلت المئات من الصوماليين واليمنيين والإثيوبيين والإريتريين ومن حاولوا دخول السلطنة بطرق غير شرعية عن طريق البر أو البحر من جهة البلاد الجنوبية، كما أوقفت ورحلت كذلك الأفغانيين والباكستانيين الذين كانوا يقصدون البلد عادة عن طريق القوارب عبر إيران من جهة الشمال. وكانت السلطات تعتمد عادة هؤلاء الأشخاص في مراكز توجد في صالة أو في ميناء البلاد الشمالي في صحار، حيث كانوا يمكثون لفترة شهر في المتوسط قبل ترحيلهم إلى أوطانهم.

احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حكومتهم

لا يمنح القانون المواطنين حق تغيير حكومتهم، ويحتفظ السلطان بـكامل الصلاحيات في جميع القضايا الداخلية والخارجية.

الانتخابات والمشاركة السياسية

في عام 2007، شارك أكثر من ستين بالمائة من حوالي 400,000 ناخب سجلوا أسماءهم في سجل الناخبين في انتخاب أعضاء مجلس الشورى، الذي لا يتمتع بصلاحيات شرعية رسمية، ولكنه يوفر آلية تمكن المواطنين من الإعراب عن رأيهم أثناء عملية سن القوانين. وقامت لجان الانتخابات بمراجعة بيانات المرشحين للتأكد من أنهم يلبيون المعايير التعليمية والشخصية قبل اعتماد أسماء المرشحين على بطاقات الاقتراع. ولم يبلغ عن اتهامات أو مزاعم تذكر عن حالات تزوير أو تدخل الحكومة في العملية الانتخابية. وبالرغم من أن الحكومة لم تسمح بوجود مراقبين مستقلين للانتخابات، إلا أن وزارة الإعلام دعت عدداً من الصحافيين الأجانب لتفعيلية عملية الاقتراع في العديد من المواقع في شتى أرجاء السلطنة.

لا يسمح القانون بتشكيل الأحزاب السياسية.

بلغ عدد النساء في مجلس عُمان، المؤلف من مجلس الشورى المنتخب ومجلس الدولة الذي يعين السلطان أعضاءه، 14 امرأة من بين 154 عضواً. وكانت هناك أربع وزیرات معینات تشغّل ثلاثة منها مقاعد في مجلس الوزراء المكون من 32 وزيراً.

يتكون كل من مجلس عُمان ومجلس الوزراء من ممثليين ينتمون لخلفيات لغوية ودينية وعرقية مختلفة.

الجزء 4: الفساد الحكومي والشفافية

ينص القانون على فرض عقوبات جنائية بحق من يدانون بالفساد الحكومي، وطبقت الحكومة هذه القوانين بصورة فعالة بشكل عام. وقد وردت تقارير معزولة عن حالات فساد حكومي خلال العام.

لا يفرض على المسؤولين الحكوميين الكشف عن ذممهم المالية.

لا يمنح القانون المواطنين حق الحصول على المعلومات الحكومية. ولكن يتم نشر جميع المراسيم السلطانية والقرارات الوزارية في الجريدة الرسمية لكي يطلع عليها عامة المواطنين.

القسم 5: موقف الحكومة من إقدام هيئات دولية وغير حكومية على إجراء التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

لا توجد في عُمان منظمات حقوق إنسان غير حكومية محلية مسجلة لدى الحكومة ولا توجد جماعات حقوق إنسان مستقلة تماماً. هناك اللجنة الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان الممولة من الدولة لرفع تقارير عن حقوق الإنسان إلى السلطان عبر مجلس الدولة.

لا يسمح لأي جمعية أن تحصل على التمويل من جماعة عالمية بدون موافقة الحكومة، وتنتمي معاقبة من يُدان بمخالفة ذلك بالسجن لمدة أقصاها ستة أشهر وغرامة مالية قدرها 500 ريال عماني (نحو 1310 دولارات). وأفاد رؤساء المنظمات المحلية غير الحكومية أن الحكومة كانت تطلب منهم بشكل دوري مراجعة سجلاتهم المالية للتأكد من مصادر تمويلهم كما اشترطت على المنظمات غير الحكومية أن تعلم الحكومة بأي اجتماعات تعقدتها مع أي منظمات أجنبية أو بعثات دبلوماسية.

سمحت الحكومة لعدة منظمات دولية بالعمل في البلاد بدون تدخل، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية.

القسم 6: التمييز والإساءات المجتمعية والاتجار بالبشر

يحظر القانون التمييز ضد المواطنين بسبب نوع الجنس أو الأصل الإثني أو العرقي أو اللغة أو الدين أو مكان الإقامة أو الوضع الاجتماعي. وقد طبقت الحكومة بشكل عام الأحكام الخاصة بحظر التمييز بطريقة فعالة.

المرأة

يجرم القانون الاغتصاب وتصل عقوبته إلى السجن 15 عاماً، ولكنه لا يعتبر اغتصاب الزوج زوجته جريمة. وقد قامت الحكومة بفرض هذا القانون بشكل فعال عموماً في الحالات التي تم الإبلاغ عنها، بيد أن عوامل تقافية ومجتمعية قد تكون حالت دون قيام النساء بتقديم بلاغات عند تعرضهن للاغتصاب. ولذا لا توجد تقديرات يمكن الاعتماد عليها تبين حجم المشكلة. وقد أفادت بين الحين والآخر وافدات يعملن خادمات في المنازل بأنهن تعرضن للاغتصاب من قبل كفلاهن أو من قبل موظفين يعملون في مكاتب استقدام العمالة الوافدة. وبحسب مسؤولين في بعثات دبلوماسية، لا تؤدي تحقيقات الشرطة إلا إلى عدد ضئيل من الإدانات في حوادث الاغتصاب؛ وقام الكفلاء بترحيل غالبية النساء اللاتي رفعن الشكاوى.

لا يتعرض القانون بشكل محدد لمشكلة العنف المنزلي ضد النساء، إلا أن العقوبة القصوى للاعتداء والضرب والاعتداء الأشد قسوة والضرب غير المشروع هي السجن 3 سنوات. وأفادت التقارير بأن مزاعم إساءة الأزواج معاملة زوجاتهم كانت شائعة في المحاكم المدنية التي تتظر في قضايا الأسرة. ويمكن للنساء اللواتي يتعرضن للعنف الأسري تقديم شكوى لدى الشرطة ولكنهن كن يتوجهن في أغلب الأحيان بسبب التقاليد والأعراف الاجتماعية إلى أفراد العائلة للتدخل من أجل حمايتهن من وضع عائلي عنيف. وكانت الحكومة تقوم عموماً بتطبيق القانون في حال معرفتها بحدوث مثل هذه الجرائم.

ولا يوجد قانون يحرّم ختان الإناث؛ ولكن وزارة الصحة حظرت على الأطباء القيام بهذه العملية في المستشفيات. وظلت المشكلة موضوعاً بالغ الحساسية ولا تتم مناقشتها في منابر عامة. ولم يتخذ المخططون في وزارة الصحة خلال العام إجراءات للقضاء على ختان الإناث.

اعتبر البغاء عملاً غير مشروع، إلا أن مراقبين أكدوا أنه وبالرغم من القيم الثقافية الصارمة والسيطرة على منافذ الهجرة، مارست نساء من شرق أوروبا وجنوب آسيا وشمال أفريقيا والصين البغاء في البلاد.

لا يحرّم القانون العماني التحرش الجنسي بشكل صريح محدد. وقال 11 بالمائة من النساء اللاتي شاركن في دراسة أجريت أخيراً إنهن تعرضن لتحرشات جنسية.

اعترفت الحكومة بالحق الأساسي للأفراد والأزواج في التحديد الحر والمسؤول لعدد أطفالهم وتحديد الوقت الذي يريدون إنجاب الأطفال فيه والفترة الزمنية التي تفصل بين طفل آخر. وسمح للعيادات الطبية بالعمل بحرية في توزيع المعلومات الخاصة بتنظيم الأسرة تحت إشراف وزارة الصحة. ولا توجد قيود قانونية تعيق الحصول على وسائل منع الحمل. وقد ضمنت الحكومة خدمات الوضع المجانية للمواطنين ضمن إطار برنامج الرعاية الصحية الذي يشمل الجميع. كما كانت الرعاية

الصحية قبل الولادة وبعدها متوفرة. وتمتع الرجال والنساء بفرص متساوية في الحصول على فحوص تشخيص الأمراض التي تنتقل عن طريق ممارسة الجنس، بما فيها نقص المناعة المكتسبة، والحصول على العلاج.

وبينما استمر التقدم في تغيير القوانين والنظرية الاجتماعية، بما في ذلك تعين النساء في مناصب وزارية وسفيرات وفي مناصب حكومية رفيعة جداً، ما زالت المرأة تواجه نماذج متعددة من التمييز الاجتماعي. وقد ميزت بعض أوجه القانون الإسلامي والتقاليد، كما تفسر في البلاد، ضد النساء إذ يفضل قانون الأحوال الشخصية وأوضاع الأسرة المستمد من الشريعة، الذكور على الإناث في التسوية القضائية لدعوى الميراث. وقد تردد الكثيرون من النساء في اللجوء إلى القضاء للبت في نزاعات تتعلق بالميراث خشية إثارة العداء بينهن وبين أفراد الأسرة. ولا يجوز للنساء المتزوجات من أجانب نقل الجنسية إلى أطفالهن ولا يمكنهن أن يكنّ كفيلاً لوجود الزوج غير المواطن في البلاد.

وفي حين يحق للنساء امتلاك العقارات، طبق المسؤولون الحكوميون معايير مختلفة على النساء اللواتي تقدمن بطلبات قروض للإسكان ، مما أدى إلى نسبة موافقة أقل على طلبات النساء. ويساوي القانون في المعاملة بين الرجل والمرأة في الحصول على قطعة أرض مجانية من الحكومة لغرض السكن. وفي شهر نيسان/أبريل، بدأت الحكومة في توزيع أراضٍ على النساء لمعالجة هواجس تتعلق بعدم المساواة في فرص تملك الأرض. وقد أعادت الأممية المنتشرة بين النساء من عمر 45 فما فوق قدرتهن على امتلاك العقارات، والانضمام إلى صفوف اليد العاملة، أو تعريف أنفسهن بحقوقهن.

وكفلت سياسة الحكومة حصول النساء على فرص متكافئة مع الفرص المتاحة للرجال في مجال التعليم، وقد وصلت النساء إلى مناصب رفيعة في الحكومة ومؤسسات الأعمال التجارية الخاصة ووسائل الإعلام؛ ولكن النساء ما زلن يواجهن بعض التمييز في الوظائف بسبب الأعراف الثقافية. وتتمتع النساء العاملات في القطاعين الحكومي والخاص بحق الحصول على إجازة وضع والحصول أيضاً على أجور متساوية لقاء ما يقمن به من عمل متساوٍ مع عمل الرجال. وقد راعت الحكومة، وهي القطاع الذي يوفر أكثر فرص العمل للنساء، تلك القوانين والتزمت بها، كما راعتها والتزم بها الكثير من أصحاب العمل في القطاع الخاص.

وتعد وزارة التنمية الاجتماعية الوزارة المعنية بالإشراف على قضايا المرأة، وهي توفر الدعم لتطور المرأة الاقتصادي من خلال جمعية المرأة العمانية والمرأة الاجتماعية الأهلية المحلية.

الطفل

يحصل الشخص على الجنسية من والديه. وعلى الرغم من أنه لا يجوز للنساء المتزوجات من أجانب نقل الجنسية العمانية إلى أطفالهن، إلا أنه لم تكن هناك تقارير عن حالات من انعدام الجنسية. وقد جرى تسجيل جميع المواليد بدون تأخير.

وكان التعليم الابتدائي مجانياً لجميع الأطفال العمانيين والأجانب ولكنه لم يكن إلزامياً.

وردت تقارير أفادت بأنه تم ختان إناث تراوحت أعمارهن ما بين سنة وتسعة سنوات.

الاتجار بالبشر

يحضر القانون الاتجار بالبشر لأي سبب من الأسباب. ومع ذلك، كانت هناك تقارير تفيد بالاتجار بالأشخاص إلى البلاد وعبرها. وكانت السلطنة مقصداً لنساء ورجال وفروا بكميل رضاهم بشكل أساسى من باكستان، وبنغلادش، والهند، وسريلانكا، وأندونيسيا، والفلبين، وأصبح البعض منهم في ما بعد ضحايا عندما تم اخضاعهم للعمل القسري كخدم في المنازل وعمال. وكانت السلطنة نقطة عبور لمثل هؤلاء الضحايا من هذه البلد في طريقهم إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بصورة رئيسية، ولكن أيضاً إلى دول خلippية أخرى. كما كانت عمان أيضاً مقصداً لنساء من الصين و الفلبين والهند والمغرب وأوروبا الشرقية يتم استغلالهن في تجارة الجنس.

استعملت وكالات تجنيد العمال في الدول المصدرة للعمالة أحياناً عقوداً زائفة للتوظيف. واستغل بعض أرباب العمل الذين وظفوا المهاجرين غير القانونيين عمالهم بسبب وضعهم غير القانوني. كما جرى استدراج بعض خادمات المنازل الأجنبية للعمل في مجال البغاء بعد ودهن بأجور أعلى.

يواجه من يدانون بهم الاتجار بالبشر عقوبة سجن تتراوح ما بين 3 أعوام إلى 15 عاماً وغرامات تتراوح ما بين 5,000 إلى 100,000 ريال عماني (حوالي 13,000 إلى 260,000 دولار أمريكي). وقامت الحكومة خلال العام باعتقال ومحاكمة ومعاقبة مدانين على خلفية جرائم اتجار وإجبار على البغاء في قضيتيين على الأقل.

وفي 27 أيار / مايو، حكمت محكمة في السيب على كل من 11 رجلاً بالسجن لمدة 7 سنوات ودفع غرامة مقدارها 10,000 ريال (26,000 دولار أمريكي)، وذلك لقيامهم بالاتجار بنساء عربيات عبر عمان لممارسة البغاء في دولة خلippية أخرى.

وفي 6 أيلول / سبتمبر، حكمت محكمة في صحار على كل من رجلين بالسجن لمدة 7 سنوات ودفع غرامة مقدارها 10,000 ريال (26,000 دولار أمريكي) لاتجارهما بالأشخاص وارتكاب جريمة الإكراه على ممارسة البغاء.

ونقى مسؤولية مكافحة جرائم الاتجار بالبشر والتحقيق والتحري بشأنها ومقاضاة مرتكبيها، بشكل أساسى، على كل من وزارة القوى العاملة وشرطة عمان السلطانية وهيئة الادعاء العام. كما عملت الحكومة مع حكومات أجنبية لمنع الاتجار بالبشر. واستمرت الحكومة خلال العام بتطبيق مذكرة التفاهم مع الهند لعام 2008 المتعلقة بمعاملة العمال الهنود في البلاد، كما عملت مع الدول المصدرة للعمالة للتحري عن ومحاكمة مكاتب استجلاب العمالة التي تورطت في أنشطة الاتجار بالبشر.

عُمان

وبذلت الحكومة خلال العام جهوداً هامة في مكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك تدريب الشرطة على التعرف على ضحايا الاتجار بالبشر والتدقيق في المهاجرين الذين يعتقلون لدخولهم البلاد بصورة غير مشروعة. واستمرت الحكومة في توفير الملتجئ والمساعدات المالية والإرشاد لضحايا الاتجار بالبشر في المرافق المناسبة. ولم تكن هناك أي تقارير تفيد بأن مسؤولين حكوميين كانوا متورطين في الاتجار بالبشر.

وقد وفرت الحكومة لضحايا قضيتي الاتجار بالأشخاص اللتين تم البت فيها خلال العام المسكن في ملجاً أعد خصيصاً لذلك الغرض ووفرت لهم الرعاية الصحية. كما تحملت الحكومة تكاليف عودة الضحايا إلى بلدانهم وفقاً لرغباتهم بعد انتهاء القضيتيين.

قامت وزارة القوى العاملة خلال العام بعمليات تفحص دقيقة للشركات الخاصة للتعرف على ضحايا الاتجار بالبشر. واستمرت الحكومة في تشغيل خط ساخن على مدار 24 ساعة في اليوم لتلقي الشكاوى من ضحايا محتملين لجرائم الاتجار بالبشر، كما قامت بتنظيم دورات تدريبية خلال العام لموظفي وزارة القوى العاملة والمدعين العامين وشرطة عمان السلطانية حول الاتجار بالبشر والعمل القسري. وأطلقت الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر موقعها على الإنترنت لمكافحة الاتجار بالبشر ونشرت خطة وطنية لمحاربة الاتجار بالبشر. وتحدد الخطة أدوار ومسؤوليات كل كيان حكومي يلعب دوراً في مكافحة الاتجار بالبشر وتذكر العوامل التي تساعدها السلطات على التعرف على ضحايا الاتجار. كما شكلت أمانة عامة لجمع ونشر البيانات المرتبطة بالاتجار بالأشخاص.

وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر تقرير الاتجار بالأشخاص الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية سنوياً في الموقع الإلكتروني www.state.gov/g/tip.

المعوقون

يكفل القانون للأشخاص المعاقين نفس الحقوق المكفولة للمواطنين الآخرين؛ إلا أنه لم يكن هناك تشريع يوفر الحماية لضمان الفرص التعليمية المتساوية لهم. وقد واجه الأشخاص المعاقون أيضاً تمييزاً اجتماعياً ضدتهم.

وتوجب التشريعات دخول أصحاب الإعاقات إلى المبني، إلا أنهم ما زالوا غير قادرين على دخول الكثير من المباني القديمة (بما فيها المبني الحكومي والمدارس) التي لم يتم إعادة تجهيزها للتماشي مع أحكام القانون. كما يفرض القانون على المؤسسات الخاصة التي يعمل فيها أكثر من 50 شخصاً تخصيص نسبة 2 بللمائة على الأقل من الوظائف للمعوقين. إلا أنه لم يتم في الممارسة العملية إيفاد هذا القانون على نطاق واسع.

وتقع على عاتق وزارة التنمية الاجتماعية مسؤولية رعاية وحماية حقوق ومصالح الأشخاص ذوي الإعاقات.

الإساءات المجتمعية والتمييز وأعمال العنف القائمة على التوجه الجنسي والهوية الجنسية

يجرم القانون الجزائري المثلية الجنسية ويفرض على ممارسيها عقوبة بالسجن تترواح ما بين ستة أشهر وثلاث سنوات. ولم ترد أية تقارير عن إجراء محاكمات بهذا الشأن خلال السنة.

وتعتبر مناقشة التوجه الجنسي في أي سياق من المحظورات الاجتماعية. ولم يكن هناك أي تمييز رسمي أو مجتمعي ظاهر في مجالات التوظيف والإسكان والحصول على الخدمات التعليمية أو الصحية على أساس التوجه الجنسي.

أعمال تمييز أخرى مارسها المجتمع

لا تسمح الحكومة للأجانب المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز بالعمل في البلاد.

القسم 7 : حقوق العمال

أ - حق تكوين النقابات والانساب إليها

تعترف الحكومة بحق العمال في تشكيل نقابات واتحاد عام لتمثيل النقابات في المؤتمرات والمجتمعات الإقليمية والدولية. ويحظر القانون على منتسبي القوات المسلحة وأجهزة الأمن وموظفي الدولة وخدم المنازل تكوين نقابات أو اتحادات عمالية أو الانساب إليها. وقالت وزارة القوى العاملة إنه كانت هناك لدى انتهاء العام 80 نقابة عمالية على مستوى المؤسسات.

يكفل القانون للعمال حق الإضراب. ولكن يجب عليهم إخبار صاحب العمل بنيتهم الإضراب قبل ثلاثة أسابيع على الأقل.

ما زالت هناك بعض السيطرة الحكومية على أنشطة النقابات. ويمنع القانون قبول المنح أو المساعدات المالية من أي مصدر قبل الحصول على موافقة مسبقة من وزارة القوى العاملة. كما تفرض الحكومة على النقابات تسجيل نفسها لدى الوزارة. ويحظر القانون نشاط النقابات في أوساط موظفي الحكومة وموظفي معظم الخدمات باللغة الأهمية، مما يحظر الإضراب أيضاً. ويمكن لأي عامل في البلاد يشعر أن حقوقه أو حقوقها قد انتهكت، تقديم شكوى إلى وزارة القوى العاملة. وقد أجرت وزارة القوى العاملة تحقيقات في الشكاوى واستجابت بطريقة مناسبة.

ب - حق العمال في التنظيم والتفاوض الجماعي

يسمح القانون بحق التفاوض الجماعي. وتشترط اللوائح على أصحاب العمل المشاركة في التفاوض الجماعي حول شروط وظروف العمل، بما في ذلك الأجور وساعات الدوام . كما يحظر القانون على أرباب العمل فصل العمال لنشاطهم في نقابات عمالية أو توقيع عقوبات بسبب ممارستهم لنشاطهم النقابي العمالي.

لا توجد مناطق لمعالجة الصادرات.

ج - حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر قانون سلطنة عمان إرغام أو إجبار أي شخص على العمل، بيد أنه وردت تقارير تفيد بوقوع حالات عمل قسري بين البالغين. وقد واجه بعض الرجال والنساء من جنوب وجنوب شرق آسيا، هاجر معظمهم طواعية إلى البلد للعمل كخدم في المنازل أو كعمال ذوي مهارات بسيطة في قطاعي البناء والزراعة وقطاع الخدمات، في وقت لاحق ظروفاً تشير إلى التشغيل القسري، بينما احتجاز جوازات السفر وفرض قيود أخرى على الحركة، وعدم دفع الأجر، والعمل لساعات طويلة بدون طعام أو راحة، والتهديد، والاعتداءات البدنية أو الجنسية. ورغم صدور قانون يبيح للعمال الوافدين تغيير مخدوميه دون الحصول على موافقة كفلاهم الأصليين، واصل بعض كفلاء خدم المنازل حجز الوثائق التي يتذالون بموجبها عن كفالة العمال، أو أنهم طالبوهم بدفع رسوم تنازل قد تبلغ 600 ريال عماني (ما يعادل 1560 دولاراً) قبل السماح لهم بتغيير الكفيل.

د - حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

يحظر القانون جميع أشكال عمالة الأطفال؛ والحد الأدنى لسن عمل الأطفال هو 15 عاماً، أما في بعض المهن التي تتطلب على مخاطر فإن الحد الأدنى لسن العمل هو 18 سنة. ويجوز استخدام الأحداث الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 18 عاماً للعمل ما بين الساعة السادسة صباحاً والسادسة مساءً. ويعتبر عمل القصر ليلاً أو في عطلة نهاية الأسبوع أو في أيام العطلات الرسمية.

لم توجد في أي قطاع من قطاعات العمل الرسمي حالات استخدم فيها الأطفال لتأدية العمل. وكتقليد ثقافي، شارك بعض الأطفال البدو طواعية في سباق الهجن من أجل عائلاتهم، رغم وجود حد أدنى لسن ركوب الهجن هو 18 عاماً.

وقد نفذت وزارة القوى العاملة عموماً القوانين المتعلقة بعمالة الأطفال، وإن كان فرض التنفيذ لم يشمل عملياً في الكثير من الأحيان مشاريع الأعمال العائلية الصغيرة التي تستخدم أطفالاً لم يبلغوا السن القانونية للعمل، وخاصة في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك.

ه - ظروف العمل المقبولة

عُمان

لم يوفر الحد الأدنى للأجور للمواطنين، الذي يبلغ 140 ريالاً عمانياً (نحو 346 دولاراً) شهرياً، مستوى معيشة لائقاً للعامل والعائلة. ولا يغطي قانون الحد الأدنى للأجور الكثير من المهن والأعمال التجارية، بما فيها الأعمال التجارية الصغيرة التي يستخدم فيها أقل من خمسة عمال، ولم يكن سارياً أيضاً على أفراد الأسرة المعالين الذين يعملون في مشروع عائلي وفائدت من العمال الذين يمارسون أنواعاً مختلفة من العمل اليدوي. ولا يوجد حد أدنى للأجور للعملة الوافدة. وأفادت بعض التقارير أن العمال الوافدين في بعض المؤسسات والمنازل كانوا يعملون لأكثر من 12 ساعة في اليوم، وذلك مقابل أجر لم يتجاوز 30 ريالاً عمانياً (78 دولاراً) في الشهر. وطبقت وزارة القوى العاملة قانون الحد الأدنى للأجور للمواطنين بصورة فعالة.

يتراوح عدد ساعات العمل في الأسبوع في القطاع الخاص ما بين 40 و 45 ساعة تشمل فترة راحة أسبوعية من يوم الخميس بعد الظهر حتى نهاية يوم الجمعة. ويبلغ عدد ساعات العمل في الأسبوع بالنسبة لموظفي الحكومة 35 ساعة. وفي حين أن القانون لا يحدد عدد الأيام في أسبوع العمل، إلا أنه يقتضي فترة للراحة كل أسبوع لا تقل عن 24 ساعة، كما يقتضي القانون دفع أجر إضافي للعامل عن ساعات العمل التي تتجاوز 48 ساعة في الأسبوع. ولم تطبق اللوائح التنظيمية الحكومية بشأن ساعات العمل دوماً. وكان باستطاعة الموظفين الذين عملوا ساعات إضافية دون الحصول على تعويض تقديم شكوى إلى المديرية العامة للرعاية العمالية في وزارة القوى العاملة.

ينص قانون العمل على أنه من حق العامل مغادرة موقع العمل الذي تكمن فيه المخاطر دون تعرضه في العمل في وظيفته الحالية للخطر وذلك في حال إبلاغ رب العمل عن الخطر وإخفاق هذا الأخير في تطبيق آلية إجراءات تصحيحية في هذا الصدد. وباستطاعة العاملين الذين تسرى عليهم أحكام قانون العمل الحصول على تعويض عن أي إصابة أو مرض تعرضوا له في إطار ممارستهم لعملهم عن طريق التأمين الصحي المتوفر لهم عن طريق رب العمل. ولا يغطي قانون العمل أوضاع خدم المنازل، إلا أنه صدر قرار وزاري منفصل ينظم أوضاع خدم المنازل ويلزم رب العمل بتوفير الرعاية الطبية المحلية لخدم المنازل مجاناً طوال فترة عقد العمل. وأفاد العاملون في قطاع الصحة أن بعض أصحاب العمل لم يوفروا التأمين الصحي للعملة الوافدة ذات المهارات البسيطة أو أنهم كانوا يوفرون لهم تأميناً صحياً بقيمة لا تزيد عن 5 ريالات (13 دولاراً تقريباً) في الشهر مع خصم النفقات الإضافية من رواتبهم. وكان مفتشو دائرة الصحة والسلامة المهنية في المديرية العامة للرعاية العمالية يطبقون عموماً المعايير القياسية للصحة والسلامة، وكانوا يعملون وفقاً للقانون ويقومون بزيارات ميدانية منتظمة للتفتيش. وينتظم تدريب إضافي لهؤلاء المفتشين خلال العام.